

هذا ما يجمع فيدان ومملوك

إبراهيم الجبيني
كاتب سوري

بدأت تركيا أكثر قدرة على المناورة بعد الانفتاح الذي تشهده علاقاتها الإقليمية، سواء مع دولة الإمارات العربية المتحدة أو مع مصر وتبعاً المملكة العربية السعودية، فكشفت عن لقاء مرتقب في بغداد سيجتمع كلا من رئيس المخابرات التركية حقان فيدان ورئيس جهاز الأمن الوطني السوري علي مملوك. لقاء نفته الأوساط المقررة من نظام الأسد في دمشق، كما نفته وسائل الإعلام اللبنانية المحسوبة على المحور الإيراني.

الأترار قالوا إن اللقاء سيناقش المسائل الأمنية، لاسيما مواجهة التحديات الإرهابية في المنطقة، فردّ النظام السوري بالقول إن تركيا هي راعية الإرهاب وإنه لن يناقش مكافحة الإرهاب مع رعايته. غير أن هذا لم يمنع أعلى مسؤول دبلوماسي تركي من القول إن مثل هذه اللقاءات ليست سياسية ولا تعني تغييراً في موقف تركيا. جاء ذلك على لسان وزير الخارجية مولود جاويش وأغلو الذي أكد أن هذا التنسيق الأمني لا يعني تغييراً في سياسة أنقرة حيال النظام السوري، وزادت تركيا بالتأكيد على أن الائتلاف الوطني السوري المعارض ومعه الحكومة المؤقتة هما الممثل الشرعي الوحيد للشعب السوري في نظرها.

بالضرورة، فقد جرت هذا الاستثمار في الماضي، وبالفعل كان للأجهزة الأمنية السورية عصا السبق فيه، وقد حققت إنجازات كبيرة، في الفترة التي تلت الغزو الأميركي للعراق في العام 2003، لا بالحرب على القاعدة كحال الأميركيين ودول الإقليم، بل بتوطيد العلاقة معها، وتسهيل مرور مجاهديها عبر الحدود العراقية السورية الطويلة، ومن ثم تسليم قوائم من المعتقلين مع بيانات مفصلة عنهم حين عودتهم من العراق، وكان ذلك يتم تحت نظر الأميركيين الذين لم يمانعوا الاستفادة من سوريا الأسد في تلك المرحلة كمحطة أمنية ذاتية التشغيل تعمل لصالحها. وكان مملوك ورجاله يطبرون من عاصمة عربية وأوروبية إلى أخرى، يسلمون القوائم الأمنية، ويتفاوضون على المقابيل السياسي. إذا لم يكن سهلاً الفصل بين الأمني والسياسي كما يمكن أن يخيل البعض.

من هو العدو المشترك لدمشق وانقرة إذا؟

ليست المرة الأولى التي يجري فيها مثل هذا التنسيق وعلى المستوى ذاته، فالمعلومات تقول إن لقاء عُقد برعاية روسية في موسكو بين فيدان ومملوك في الـ13 من ديسمبر العام الماضي. لكن هذا اللقاء الجديد المزمع عقده، يبدو مختلفاً هذه المرة. إذ لم يبق من الملفات التي يمكن أن يتحدث حولها الرجلاي سوى ملف وحيد؛ الانسحاب الأميركي من أفغانستان، ومن ثم احتمال الانسحاب الأميركي من سوريا.

هذا يستقيم المنطق، والانسحاب الأميركي من شمال شرق سوريا، يعني أن الأكراد والإدارة الذاتية التي أسسوها والتي ترفضها الغالبية العربية في المحافظات الشرقية الثلاث دير الزور والحسكة والرققة، سيكونون أمام الخبرات المباشرة، فالأسد يريد بسط سيطرته على ما تبقى من سوريا حيث النفط والغاز والثروات وأيضا التغلغل الإيراني، ولا يعنيه الالتزام بأي اتفاقية أمنية سبق ووقعها مسؤولوه الأمنيون مع حزب الاتحاد الكردي الذي يقود ما تعرف بـ"قسد"، وستقلب على تلك الاتفاقيات كما انقلب على اتفاقيات التسوية في درعا. أما الأترار فلن يسمحوا بفضي في حدودهم الجنوبية، وإذا اندلعت مواجهة بين الأسد والأكراد لن يقفوا متفرجين. ولن يضعوا أيديهم بأيدي عدو تركيا الأول لحزبها الحاكم ولمعارضتها في الوقت ذاته، حزب العمال الكردستاني. وفي الخلفية تجري استعدادات عسكرية كبيرة، على جبهة المعارضة السورية والجيش الوطني المدعوم من تركيا، لتنظيم صفوفه وضم المزيد من القوى والفصائل إلى مؤسسة وزارة الدفاع في الحكومة المؤقتة، تحضيراً للمرحلة القادمة.

محمد أبو الفضل
كاتب مصري

لم تكن الطريقة التي عرضت بها قطر تقديم مساعداتها المادية لقطاع غزة بريئة سياسياً منذ البداية، لذلك كلما يتغلب السفير محمد العمادي على مشكلة أو يعتقد أنه تجاوز عقبة معينة تظهر له مشكلة أو عقبات أخرى، فهناك أطراف محلية وإقليمية ودولية على صلة بها تريد تقديمها وفقاً لمقاييس تتواءم مع حساباتها السياسية.

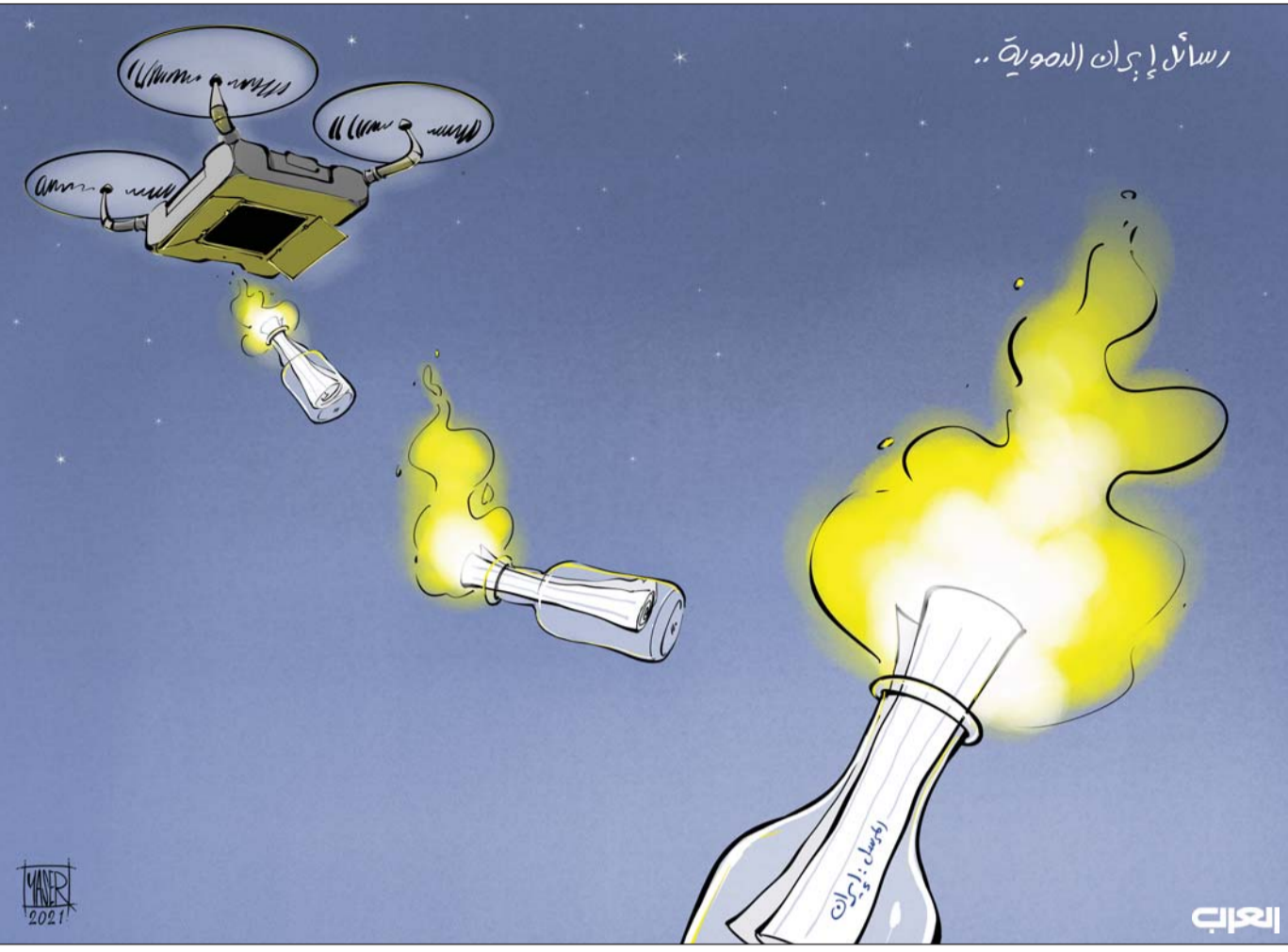
في آخر طبعة أو مشكلة أو عقبة، أعلنت الدوحة أن السلطة الفلسطينية تنصلت من اتفاقها لتحويل الأموال إلى غزة، خشية اتهامها بدعم الإرهاب، في إشارة إلى أن جزءاً من هذه الأموال يذهب إلى خزينة حماس، مع أن الاتفاق الأخير قصر المساعدات على المواطنين والإنفاق على بعض الخدمات، واستبعد تخصيص مبالغ لقيادات الحركة.

يبود من تنصل السلطة الفلسطينية كأنها اكتشفت فجأة أن حماس منبوذة أو موضوعة على قوائم الإرهاب في بعض الدول، لكن المعنى الظاهر الذي ينطوي عليه التنصل هو أن السلطة تريد ممارسة ضغوط على حماس لإجبارها على تقديم تنازلات في ملفات عديدة يتخاصم ويتشاك فيها الطرفان. لعل توقيع إعلان الدوحة عن خروج السلطة الوطنية من اتفاق استئناف المنحة يقسر السبب الرئيسي للانسحاب ويتعلق بتزايد وتيرة تنسيقها مع كل من مصر والأردن، والذي ظهرت معالمه عبر القمة الثلاثية التي عقدت في القاهرة مؤخراً بهدف إيجاباً بصورات مشتركة للتحرك خلال الفترة المقبلة، وقبول رئيس السلطة محمود عباس بالتعاون مع كل من قطر وحماس الآن يخضع من رصيده لدى القاهرة وعمان.

تبدو فكرة اتهام حماس بالإرهاب كبيراً لانسحاب السلطة غير مقنعة، لأنها تعلم الكثير مما يجري مع حماس وتتناور معها ليلاً ونهاراً، وسراً وعلانية، كما أن دور الوسيط الذي كان من المقرر أن تلعبه لتوصيل المنحة القطرية لغزة تم بالتوافق مع الأمم المتحدة التي تعلم من أين جاءت الأموال، وإلى أين ذاهبة، وكيف سيتم إنفاقها؟

يبقى الخيار الراجح هو أن أبو مازن قرر الاحتفاظ بمسافة بعيداً عن الدوحة كي لا يخسر القاهرة في الوقت الراهن وهو يستعد للذهاب إلى اجتماعات الأمم المتحدة بعد أيام وفي جعبته مبادرة لاستئناف المفاوضات مع إسرائيل.

ومع أنه جرى تطبيع العلاقات بين مصر وقطر وتهذبة الأجواء وتخفيف مستوى الخلاف في القضية



إشكاليات المنحة القطرية لغزة عرض مستمر

الانخراط في مناقشات جانبية بين الفلسطينيين والعرب عموماً ميزة مهمة تمكن إسرائيل من الشد والجدب في الوقت الذي تختاره.

تعتبر إسرائيل الأموال القطرية وسيلة مستمرة لاستنزاف الجهود الفلسطينية، فتنصل السلطة من اتفاقها الأخير يعني رفع درجة التصعيد ضدها من قبل المستفيدين من المنحة في غزة، وتوجيه جزء من جهود حماس إليها، ما يقود في النهاية للمزيد من خلط الأوراق الذي يمنح تل أبيب فرصة لعدم التجاوب مع أي ضغوط دولية بزريعة أن القوى الفلسطينية منقسمة على نفسها ولا تتفق على حد أدنى من التفاهات الحياتية.

مهما كانت نوايا قطر النبيلة التي دفعها لاختراع المنحة وطريقة توزيعها فهي لا تخلو من مكونات سياسية، نجحت إسرائيل في الاستفادة منها سواء بعلم الدوحة أو من دونه، والأمر الذي حولها إلى مازق حالياً أنها مضت في دروب وهالين غير معتادة.

يكفي إرسال الأموال من خلال المعابر الإسرائيلية للقول بوجود أغراض دعائية لأطرافها الرئيسية أكثر منها إنسانية، فقطر توحى بانها الجهة الأشد تعاطفاً مع الفلسطينيين، ما يحمل إسقاطاً سلبياً على مصر التي تفصل حدودها عن غزة بضع خطوات وتفتح وتغلق معبر رفح الواصل بين الجانبين وفقاً لتقديرها السياسية وأمنية.

وتريد إسرائيل التأكيد أنها لا تمنع في مساعدة سكان غزة وأن الحصار المفروض لدواع أمنية بدليل أنها تتساهل في نقل الأموال القطرية أمام العالم، في محاولة للتقليل من أهمية استفادها سياسياً أو ممارسة ضغوط دولية عليها تحت لافتات إنسانية.

قبلت حماس بالصيغة الأخيرة للمنحة التي حرمتها من حوالي عشرة ملايين دولار كل شهر، أي ثلث القيمة الإجمالية، كي تحافظ على استثماريتها وسط تدمر واسع من سكان غزة، حيث يحملون سياسات الحركة مسؤولية ما يجري لهم من حصار، أملاً في حدوث استدارة تمكنها من تصويب توزيع المنحة بالطريقة التي تريدها مستقبلاً.

المنحة أصبحت القشة التي تتعلق بها حماس لدعم وجود الدوحة في القطاع كي لا تكون رهينة للإرادة المصرية التي تميل ناحية حركة فتح والسلطة الوطنية في ترتيبات وقف الانقسام

المنحة أصبحت القشة التي تتعلق بها حماس لدعم وجود الدوحة في القطاع كي لا تكون رهينة للإرادة المصرية التي تميل ناحية حركة فتح والسلطة الوطنية في ترتيبات وقف الانقسام

تحوّلت الأموال القطرية من منحة إلى محنة لكثرة التناقضات التي تعترضها، فإذا وافقت حماس على قبولها وتمريها عبر السلطة الفلسطينية وضعت إسرائيل شروطاً تقلل من استفادة الحركة منها، وإذا توصل الجانبان لتفاهات اعترضت السلطة، وهكذا لا تتوقف التحديات التي تعترضها لأن أموال قطر أكبر من مجرد مساعدات إنسانية.

قد يكون المدخل المعلن مساعدة الفلسطينيين في غزة وتخفيف حدة الأزمة الاقتصادية التي يعانون منها، غير أن الدعايات أكدت أن أهدافها السياسية تفوق ذلك، فهي حيل إنقاذ لحماس التي تسيطر على القطاع ووسيلة لاسترضاء شريحة كبيرة من المواطنين في ظل شح الموارد وتوجيه الجزء المتاح للمجهود العسكري.

بدأت المنحة كرشوة للمزيد من استقطاب الحركة للدوحة وربطها بها وضمان توظيفها سياسياً، وهو ما تتركه إسرائيل التي تجد دوماً مصالحها في زيادة حدة الانقسامات داخلياً وإقليمياً، حيث يمثل

المنحة أصبحت القشة التي تتعلق بها حماس لدعم وجود الدوحة في القطاع كي لا تكون رهينة للإرادة المصرية التي تميل ناحية حركة فتح والسلطة الوطنية في ترتيبات وقف الانقسام

المنحة أصبحت القشة التي تتعلق بها حماس لدعم وجود الدوحة في القطاع كي لا تكون رهينة للإرادة المصرية التي تميل ناحية حركة فتح والسلطة الوطنية في ترتيبات وقف الانقسام

المنحة أصبحت القشة التي تتعلق بها حماس لدعم وجود الدوحة في القطاع كي لا تكون رهينة للإرادة المصرية التي تميل ناحية حركة فتح والسلطة الوطنية في ترتيبات وقف الانقسام

المنحة أصبحت القشة التي تتعلق بها حماس لدعم وجود الدوحة في القطاع كي لا تكون رهينة للإرادة المصرية التي تميل ناحية حركة فتح والسلطة الوطنية في ترتيبات وقف الانقسام

المنحة أصبحت القشة التي تتعلق بها حماس لدعم وجود الدوحة في القطاع كي لا تكون رهينة للإرادة المصرية التي تميل ناحية حركة فتح والسلطة الوطنية في ترتيبات وقف الانقسام

المنحة أصبحت القشة التي تتعلق بها حماس لدعم وجود الدوحة في القطاع كي لا تكون رهينة للإرادة المصرية التي تميل ناحية حركة فتح والسلطة الوطنية في ترتيبات وقف الانقسام

المنحة أصبحت القشة التي تتعلق بها حماس لدعم وجود الدوحة في القطاع كي لا تكون رهينة للإرادة المصرية التي تميل ناحية حركة فتح والسلطة الوطنية في ترتيبات وقف الانقسام

